لمرار يقضين امر انعراد وكلهن لوارد حلا وكله احد كن
على سيد فعل فيه عبده فعلا لم يجز فعله ولسيدون ان الوصي
الذي يوكله الميت على ولده او ماله لا سعد سيدا لا امره ولا يجوز
فعله لا يحكمه فاذا كان هذا لا يجوز امر المخلوقين فكيف احاده
وحكم رب العالمين والله يقول سارك وتعالى الرجال قوامون على النسا
فحكم بذلك سبحانه لهم يدلك على انهم وانامهم فرامورهم وجعل ا
لنكاح في ايدي رجالهن لا في ايديهن ومن حكم الله عز وجل ان جعل ا
نكاحهن في ايدي الرجال و لو لا ذلك لذهب الحرم وكثرت
الفواحش وتقطعت الانساب ولاد عا كل ادعوا ولذلك ولما رود
لك ما احب من الانسان ولما عرف زار ولا اقدم عليه في جعله هو ان في
ذلك ما لا اختلاف فيه عند جميع الخلق وما لم يزل يقع في سالف
الدهر من حكم الله سبحانه للرجال بالنكاح النسا وذلك ما يقول
عز وجل وذكر عن سبب حين يقول لموسى صلى الله عليهما اني اريد ا
ان انكحك احدى ابنتي هاتين على ان تاجرني ثماني حجج فلو كان عقد ا
لنكاح الا النسا لقال احدا اني يريد ان ينكحك على ان تاجرني ثماني حجج
فلما ان قال اريد ان انكحك كان عقد النكاح الله لا النهما ومن ذلك
ما كان رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم يقول لا يرد و الا
كفا من يرد لك رجالهن ولو كان الامر لهن لقال لهن لا يردن الا كفا
وقد قال الله عز وجل فانكحوهن باذن اهلهن وما قد اجمعت عليه
الامة بانسوها انه لم ينكح في عهد رسول الله صلى الله عليه

مره الا بامر وليها ولا سمعنا احدا انكر وسالف الدهر والا
مرو لا وعصورا الا سا صلوات الله عليهم ولا في حكم من
احكام الكتب المنزله ان امراه املكوليها ان ينكح نفسها دون وليها
وان الله سبحانه الحكم العدل الذي لم يكن كذلك ليشرع في حكمه فساد
ولا في امره سا عرو لا اعساد و لو جعل سبحانه النكاح في ايدي
النسا لجرحن مرادي الرجال ولفسدن في كل حال وقد ذلك ما يروا
عن امير المومنين عليه السلم عن رسول الله صلى الله عليه وعلى اله
انه قال لا نكاح الا بولي وشاهدين وروي ايضا عنه صلى الله عليه
انه قال كل نكاح بلا ولي فهو رباوفيه ايضا ما يروا عن عايشة ان
رسول الله صلى الله عليه وعلى اهل بيته وسلم قال انما امرا من نكحت
امراه بغير اذن وليها فنكاحها باطل فالها مهرا وقد ذلك ما يروا
عن امير المومنين رضوان الله عليه انه سئل عن مره نكحت بغير
ولي فابطل نكاحها وروا عن ابن عباس انه قال النكاح الا بولي
وحين يعقد ولي وقال انما الانكاح الا بولي فارعدم فالسلطان ا
قال محمد بن يحيى رحمه الله عليه وابن عباس فانما عنا بالسلطان ا
لعادل لا السلطان الجابر لان السلطان الجابر لا حكم له وحين
مه ولا عقد له عند الله عقده وقد ذلك ما يروا ان امره بروجب
في عهد عمر بن الخطاب بلا ولي فابطل نكاحها فلو كان عمر
فعل وذلك عن حق في وقاره اصحاب رسول الله صلى الله

Copyright © Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)